واقع المرأة في البلاد العربية مع اشارة خاصة للعراق
دراسة في المؤشرات والتحديات وسبل المواجهة

اعداد
ا.د/ حسين عليوي ناصر الزيادي
جامعة ذي قار/كلية الآداب - العراق

Doi:10.33850/ajahs.2020.73630
الاستلام : ٩ / ٢ /٢٠٢٠ القبول : ٢٥ / ٢ /٢٠٢٠

المستخلص :

تعد قضية تمكين المرأة من القضايا الاجتماعية والسياسية والفكرية التي لن تجد حلا لها إلا في سياق التحولات الاجتماعية المرتبطة بالتحول الاقتصادي في مناخ سياسي تسود فيه المساواة الكاملة بين مكوني المجتمع (الرجل والمرأة) ، وتكريس منظومة حقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق الدولية، والعدالة الاجتماعية . ولهذا البحث اهمية خاصة لان المرأة تشكل نصف المجتمع ولا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية أو اجتماعية في البلاد العربية بمعزل عن التنمية الإنسانية التي هي محور التنمية الشاملة وهدفها. وترتبط التنمية الانسانية بالسكان ذكورا واناثا حيث تشكل الاخيرة اكثر من نصف سكان الوطن العربي ومن هنا اصبح للمرأة دورا فعالا وجوهريا في احداث عملية التنمية فلا يمكن ان يتطور المجتمع ونصفه متخلف ، اذ ان تحقيق المساواة بين الجنسين ركن اساسي لعملية التنمية البشرية. وقد خلصت تقارير التنمية البشرية الى ان دور المرأة في البلدان العربية يمثل محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بصورة مركبة ، مما يستدعي تحليلا واسعا ومعمقا لعديد من مكونات المجتمعات العربية في محاولة لتشخيص اوضاع المرأة العربية. يهدف البحث الى معرفة واقع المرأة في العراق واهم التحديات التي تواجهها من خلال دراسة اربعة محاور هي عمل المرأة ومشاركتها في سوق العمل والدور السياسي للمرأة فضلا عن دراسة مستويات الانجاب والصحة الانجابية للمرأة ومعرفة العوامل والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات التأثير المباشر على تباين واقع المرأة في العراق .

اعتمدت الدراسة على المصادر والاحصائيات الصادرة عن الامم المتحدة فضلا عن الدراسات والبحوث العلمية التي اجرتها المؤسسات الرسمية في الدول العربية

.والبيانات الرسمية الصادرة من الدوائر المختصة في العراق . وقد تبين من خلال البحث ان المرأة العراقية ما زالت أقل تمكينا من النساء في باقي مناطق العالم في مجالات الاقتصاد والتعليم والسياسة والصحة ، لذا ينبغي ان تولى عملية تطوير المرأة اهمية خاصة ، ولابد من تذليل العوائق والصعوبات التي تواجه عمل المرأة .

المقدمة

تعد قضية تمكين المرأة من القضايا الاجتماعية والسياسية والفكرية التي لن تجد حلا لها إلا في سياق التحولات الاجتماعية المرتبطة بالتحول الاقتصادي في مناخ سياسي تسود فيه المساواة الكاملة بين مكوني المجتمع (الرجل والمرأة) ، وتكريس منظومة حقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق الدولية، والعدالة الاجتماعية .

وقد خلصت تقارير التنمية البشرية الى ان دور المرأة في البلدان العربية يمثل محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بصورة مركبة وبعضها اشكالي الطابع ، مما يستدعي تحليلا واسعا ومعمقا لعديد من مكونات المجتمعات العربية في محاولة لتشخيص اوضاع المرأة العربية ثم السعي لتفسير حالها [1].

يتمثل هدف البحث (Aim of Research) بالوقوف على واقع المرأة في العراق من خلال دراسة دراسة اربعة محاور هي عمل المرأة وواقها في سوق العمل والمشاركة السياسية للمراة فضلا عن دراسة مستويات الخصوبة والصحة الانجابية للمراة ومعرفة العوامل والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات التأثير المباشر على تباين واقع المرأة في البلدان العربية .

وقد افترض البحث (Hypotheses of Research) ان واقع المرأة في العراق يتباين من منطقة الى اخرى ، مع انخفاض كبير في مؤشرات التنمية البشرية بصورة عامة مقارنة بالاقاليم والدول الاخرى ، وان تلك المستويات تتأثر بجملة من العوامل والمتغيرات ، كما افترض البحث ان هناك ارتفاعا في مستويات الخصوبة تبعا لانخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي ، كما ان عدم دخول المرأة لسوق العمل سيساهم في ارتفاع مستوى خصوبتها . أما منهجية البحث (The Method of Research) فقد تم الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي الوصفي لقياس بعض المؤشرات وتحليها جغرافيا .

مصادر الدراسة Bibliography of Study

اعتمدت الدراسة على المصادر والاحصائيات الصادرة عن الامم المتحدة فضلا عن الدراسات والبحوث العلمية التي اجرتها المؤسسات الرسمية في الدول العربية .والبيانات الرسمية الصادرة من الدوائر المختصة في البلدان العربية .

دور المرأة في عملية التنمية

لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية أو اجتماعية في البلاد العربية بمعزل عن التنمية الإنسانية التي هي محور التنمية الشاملة وهدفها. وترتبط التنمية الانسانية بالسكان ذكورا واناثا حيث تشكل الاخيرة اكثر من نصف سكان الوطن العربي ومن هنا اصبح للمرأة دورا فعالا وجوهريا في احداث عملية التنمية فلا يمكن ان يتطور المجتمع ونصفه متخلف ، اذ ان تحقيق المساواة بين الجنسين ركن اساسي لعملية التنمية البشرية وما زالت المرأة العربية أقل تمكينا من النساء في باقي مناطق العالم في مجالات الاقتصاد والتعليم والسياسة ، وان تعزيز وضع المرأة العربية يعد ركيزة أساسية وعنصرًا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للدول العربية فتمكين المرأة هو ركيزة أساسية لتقدم المجتمع العربي ، وهذا التمكين ينطوي على تطوير واقع المرأة العربية وتنمية قدراتها وتوسيع قاعدة خياراتها وفرص مشاركتها في تنمية المجتمع .وليس الدافع الاقتصادي هو الوحيد المسؤول عن خروج المرأة للعمل، بل ظهور فكرة التحرر و إثبات الذات و الشعور بالقيمة كحوافز للمرأة إذ ترى أن بحصولها على الدرجات العلمية والعملية تستطيع المرأة تأكيد ذاتها في المجتمع و خاصة في أسرتها وأمام زوجها فتصبح له سند وليست خاضعة[٢] ، الا ان الواقع يشير الى انخفاض مساهمة المرأة في الحياة العامة ، ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال تشير البيانات الإحصائية لعمل المرأة أن خطة التنمية الأولى لم تضع أي تقديرات لمساهمة الإناث في القوى العاملة،إلا أن خطة التنمية الثانية أشارت إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإناث السعوديات في الأيدي العاملة خلال خطة التنمية الأولى من (٠،٥ %) إلى (١%)، ولم تتجاوز نسبة مساهمة المرأة في القطاعين العام والخاص ٤%[٣]

ان وضع المرأة في البلدان العربية يمثل محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بصورة مركبة، وبعضها إشكالي الطابع ، مما يستدعي تحليلاً واسعاً ومعمقاً للعديد من مكونات المجتمع العربي.

وتواجه المرأة العربية مشاكل ومعوقات تحول دون حصولها على فرص التعليم ودخولها سوق العمل ، ففي دراسة للمنظمة العربية للعلوم والتكنلوجيا حول عمل المرأة العربية تبين ان اكثر من نصف النساء العربيات يعملن في القطاعات الهامشية مثل الانتاج المنزلي وان حوالي ٨٠% منهن من ذوات الدخل المحدود . وفيما يخص التعليم والأمية، تشير البيانات إلى أن الوضع بالنسبة للإناث أسوأ حالا مما هو عليه الواقع العام ، فهناك نحو ٥٠ مليون امرأة عربية أعمارهن أكثر من خمسة عشر عامًا وهن أميات، ويبدو التفاوت واضحا بين الدول العربية في مجال تعليم وأمية الإناث .

اولا : المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية .

تشير الارقام الى انخفاض المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية مقارنة ببقية مناطق العالم ، حيث تبلغ مساهمة المرأة العربية في ساعات العمل في المتوسط حوالي ٢٠ % على الرغم من ان الارقام لا تعكس المدى الحقيقي لمشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي لسببين مهمين هما :

- ان حوالي ٦% من اجمالي الايدي العاملة النسائية في الريف يعملن في الزراعة لحساب اسرهن العربية بدون اجر وان هذه النسبة ترتفع الى ٨٤ % في المغرب و ٧٤% في تونس و ٤٠% في سوريا

- ان عمل المرأة العربية يعد من عمل شاق لاسيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة العربية في الانشطة الاقتصادية وخاصة في الريف ، اذ حوالي ٧٠% من الاعمال التي تقوم بها المرأة العربية يذهب لصالح الاسرة كلها .

- ان عمل النساء العربيات يقتصر على مهن تقع ضمن الدرجات الوظيفية الدنيا لاسيما الاعمال المكتبية والسكرتارية اذ تشير البيانات الى ان اكثر من ثلثي النساء العربيات يعملن في القطاع الزراعي والثلث الباقي في مهن الطب والتعليم والادارة والهندسة والوظائف الفنية ، كما لا توجد سوى نسبة تقدر بـ ١٢% منهن يعملن في قطاع الانتاج والمبيعات وهذا التوزيع يتلائم مع الاوضاع التعليمية للمرأة العربية فحوالي ٦٨% من النساء العربيات يعملن في التدريس وحوالي ٥٠% في المهن الصحية و ٦٠% في صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات ومن هنا ظهر ما يسمى بتأنيث بعض القطاعات .

ان من ابرز المعوقات التي تواجه المرأة العربية التقاليد الموروثة وقوانين العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وتتجلى صورة هذه العرقلة في عدد من المجالات اهمها :

- ارتفاع نسبة البطالة بين الاناث مقارنة بالذكور ، اذ ارتفعت نسبة البطالة بين النساء من ١٧% عام ١٩٧٧ الى ما يزيد على ٢٥% في الوقت الحاضر ، ويعود ذلك الى جملة من الاسباب ابرزها قلة فرص التعليم للمرأة ورغبة اصحاب الاعمال في توظيف الرجال بسبب ظروف النساء المتعلقة بالإجازات والرضاعة وغيرها .

- القيم الاجتماعية السائدة في البلدان العربية إذ تحتاج عمليات التنمية الى أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج الى قيم جديدة تدفع الى أهداف التنمية وتقودها الى الطريق الصحيح فإذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى، في التنفيذ ومنها عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها في المجتمع والتفرقة الاجتماعية والاقتصادية التي لحقت تاريخياً بالمرأة لا تزال تترك آثارها السلبية على دورها الفاعل في الحياة العامة للأمة، بالرغم مما أثبتته من جدارة وأهلية

في شتى المجالات ممثلة بما قدمته النساء من ريادة قدرة على مختلف الصعد وفي شتى المجالات محطمات بذلك معوقات مريرة وقاسية ما زالت بعض آثارها تتصدر واجهة التحديات

- قلة إنتاجية المرأة بسبب عدم التوازن في توزيع الوقت المتاح لها بين مهام العمل ومتطلباته ودورها الأسري كام ومربية وزوجة ضمن إطار اجتماعي لا يشجع على المشاركة بين الرجل والمرأة في تحمل أعباء الحياة إضافة الى قصور الخدمات التي تعينها على أداء أدوارها المتنوعة كتوفر دور الحضانة والرعاية النهارية وما إلى ذلك .

- تدني اجور المرأة العربية في ظل تركز النسا في ادنى درجات سلم العمل وعدم التحاقهن بالوظائف العليا الا نادرا . فضلا عن المضايقات الاجتماعية للمرأة العربية التي ساهمت في ارتفاع نسب البطالة وتفضيل النساء لمهن معينة.

لقد بينت بعض الدراسات ان ثلثي من النساء العربيات يعملن بدوافع اقتصادية ملحة بهدف اعالة اسرهن في حين ان ١٢% منهن يعملن لاجل اثبات الذات . ويبرز دور المرأة العربية اكثر في المجتمع الريفي ففي المغرب ، على سبيل المثال، نجد أن نسبة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية وصلت إلى ٧١.٤ % في المجال القروي، والى ٣٤.٦% في المجال الحضري بحسب احصاءات ٢٠١٢ ، وللمرأة دور واسع في عملية التنمية في الريف حيث لا يتوقف دورها على انجاب الاطفال بل تقوم بدور المربي والمعلم الاول على عكس المرأة الحضرية التي تجد في دور الحضانة بديلا عن تربية الاطفال ، كما ان للمراة الريفية دورا اكبر في الاستهلاك المنزلي وتدبير امور المنزل وعملية الانتاج من خلال مساندة الرجل في الاعمال الزراعية وتربية الحيوانات والصناعات اليدوية والمنزلية وتسويق المحاصيل واكدت الدراسات ان عمل المرأة في المجالات الزراعية يزيد على ٨٠% في البلدان العربية

ويزداد دور المرأة في البلدان التي تشهد زيادة في تيارات الهجرة الخارجة ومنها البلدان العربية التي تشهد هجرة باتجاه الدول الخليجية مثل مصر واليمن وسوريا والسودان وفلسطين ولبنان ، لان الهجرة كما هو معروف ظاهرة انتقائية تشتمل على الذكور بالدرجة الاولى ، وتنطبق الحال على الدول التي انشغلت بالحروب كالعراق مثلا ، كما ان مساهمة المرأة الريفية في العمل والانتاج تزداد في الدول التي تشهد تيارات هجرة باتجاه المدن والمراكز الحضرية المجاورة .

تبقى المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأقل في العالم ، إذ لم تتجاوز 33,3 % من النساء(15 عاماً فاكثر)، بينما يصل المتوسط العالمي إلى 55,6 % وتصل نسبة مشاركة المرأة في شرق آسيا والباسيفيكي، على سبيل المثال، إلى 68,9 % ، كما أن مشاركة المرأة العربية، نسبة إلى مشاركة الرجل، لا تتجاوز 42 %، وهي أيضاً الأقل في العالم، حيث يبلغ المعدل العالمي 69 % وهي أيضاً الأقل في

العالم، حيث تصل إلى 83 % في شرق آسيا والباسيفيكي و 73% في أفريقيا جنوب الصحراء، اما نسبة مشاركة النساء العربيات في سوق العمل في إسرائيل هي أقل بكثير من نسبة مشاركة الرجال العرب 24.6 % مقابل 62.8 % على التوالي [4] .

وتبلغ مشاركة المرأة الاقتصادية في الدول العربية النسبة الأعلى في موريتانيا 63,1 %، تليها قطر % 42,6 ، حيث ترتفع نسبة النساء الوافدات العاملات، ومن ثم المغرب 41,9 % ، وما زالت نسبة المشاركة تقل عن 30 % في خمسة بلدان عربية هي ليبيا وعُمان والسعودية والأردن وفلسطين ، مع أن نسبة الزيادة في مشاركة المرأة الاقتصادية كانت أكثر من 50% في كل من السعودية والأردن وعُمان .أما عن الفجوة في النشاط الاقتصادي بين النساء والرجال، فبلغت أقصاها في فلسطين، حيث لم تتجاوز مشاركة النساء 14% من مشاركة الرجال ، تليها عُمان 27 %، ومن ثم السعودية 29% .

وباستثناء الاقتصادات التي تتميز بتدني الدخل ، وتعمل فيها النساء في أوضاع يغلب عليها الفقر، يتركز عمل النساء في قطاع الخدمات الذي تميل فيه الإنتاجية وعوائد العمل إلى التدني في العالم العربي .ومن هنا، فإن النساء يتقاضين في العادة أجورا متدنية لقاء ما يقمن به من عمل . ويعود ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء العربيات إلى عدة أسباب ، من بينها الثقافة الذكورية السائدة، حيث يفضل بعض أرباب العمل تشغيل الرجال على النساء وشح فرص العمل عموماً ، والتمييز بين الجنسين في مستوى التشغيل والأجور وارتفاع مستوى الإنجاب .

اما فيما يتعلق بمعدل مشاركة الاناث العربيات (١٥ سنة فما فوق) في القوى العاملة ، فقد بلغت في المعدل ٢٢.٨% وهي الاقل بالنسبة للعالم واقاليمه المختلفة فالمعدل العالمي يبلغ ٥١.٣% ، بينما يبلغ المعدل للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ٥٢.٧% ويبلغ معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة اعلى حدوده في دولة قطر (٥١.٨%) تليها دولة الامارات العربية بمعدل قدره (٤٣.٥%) ثم الكويت (٤٣.٤%) بينما سجل معدل المشاركة ادنى حد له في سوريا والعراق وفلسطين والجزائر وبنسب لم تتجاوز ١٦%

المشاركة الاقتصادية للمراة العراقية

اما في العراق فبعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 شهد سوق العمل تراجعا كبيرا بالنسبة للمرأة حيث بلغت نسبة مشاركتها 13 بالمئة ، ولعل ذلك يعود إلى البطالة الكبيرة نتيجة الاحتلال وتدمير للبنى التحتية للدولة ومرافق الدولة الأخرى، واختفاء منشآت كاملة في قطاع الخدمات بسبب النهب والتدمير، وتوقف عجلة الاقتصاد العراقي في كثير من مرافقه وفق سياسة متعمدة لايقاف هذه المنشآت عن العمل لغرض بيعها وفقا لشعار خصخصة القطاع العام . وقد كان للعنف

المستشري في البلد بسبب العمليات العسكرية وأعمال الإرهاب والعنف الطائفي وأعمال المقاومة المسلحة أثر واضح على تدهور سوق العمل[5] .
بلغت نسبة الاسر التي تعليها النساء في العراق ١١% من مجموع الاسر المسجلة في دراسة مسح الاحوال المعيشية ، ومن تلك الاسر هناك ٧٣% تعيلها الارامل ، وهذه الاسر تتفشى فيها مظاهر الفقر بشكل كبير . وعلى الرغم من انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الا ان النسبة الاغلب تتركز في الارياف ، علما ان المراة الريفية تعاني من مشاكل متعددة وتحمل اعباء اضافية بسبب دورها الانجابي ونشاطها الانتاجي ، فضلا عن انعدام المساواة في الحصول على الارض والدخل ، ففي العراق يمتاز الرجل باحقية ملكية الحيازات الزراعية [6]
وما زالت مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل دون مشاركة نظيرها الرجل بكثير، حيث أن ١٢.٨ % فقط من النساء ١٥ سنة فأكثر هن في قوة العمل مقابل ٧٤.٦ % من الذكور ١٥ سنة فأكثر، ويتسبب هذا في تدني مشاركة السكان ككل في قوة العمل إلى٤٥%[٧].

المشاركة السياسية للمرأة العراقية

ان الظروف التي عاناها المجتمع العراقي لأكثر من ثلاثة عقود، خلّفت الكثير من الصراعات النفسية والاجتماعية ، وبصور شتى ، منها عزوف المرأة عن المشاركة السياسية . فنحن اليوم نسمع عن الكثير من المؤتمرات والندوات التي تعقد بين مدة وأخرى من أجل تعزيز فاعلية المرأة وتحسين واقعها من خلال حثها على المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية . ولكن بالرغم من ذلك ، مازالت مشاركة المرأة العراقية في العمل السياسي ضعيفة بسبب عدم الاستقرار السياسي ، وضعف نشاط المنظمات المدافعة عن حقوقها، فضلاً عن عدم تطبيق القوانين المتعلقة بهذه الحقوق.وإذا كان قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت، والصادر في العام ٢٠٠٤ ، قد ضمن للمرأة نسبة لا تقل عن (٢٥%) من مقاعد البرلمان، أي نسبة الربع على الأقل من المشاركة السياسية العامة،إلا أن هذه المشاركة ستقتصر فيما يبدو على النخب النسوية (المثقفة والنقابية والحزبية) ، إذ لا توجد أي مؤشرات واقعية ملموسة على وجود صلة عضوية وتفاعلية بين هذه النخب وبين القاعدة السكانية العريضة للنساء في العراق [٨].

لقد نصت المادة ٧ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، فان للمرأة حق متساوفي التصويت ، وشغل الوظائف العامة، والمشاركة السياسية وتعترف المادة ٤٩الفقرة (٤) من الدستور العراقي بدور المرأة في الحياة السياسية. في المجتمع المدني الا ان يونامي رصدت تم تخصيص ثمانين مقعدا من أصل٣٢٥ مقعد مقارنة ب ٧٣ في مجلس النواب السابق. من بين المرشحين الذين يتنافسون في الانتخابات ١٨١٦ من أصل ٦٢٩٢ وعلى الرغم من هذا، واجهت النساء عقبات

اجتماعية خطيره لمشاركتهن، وليس أقلها العرق والقبلية التي يهيمن عليها الذكور، والثقافة السياسية التي غالبا ما تتسم بالعنف في مرحلة ما بعد الحرب. تشير وزارة حقوق الانسان مع انه يوجد نساء في عدة لجان برلمانية كلجنة المرأة والعائلة و الاطفال لا يوجد تمثيل للنساء فيما يعد كبعض اهم اللجان كلجنة الامن و الدفاع و لجنة العشائر و لجنة المصالحة الوطنية [٩]. كما أن هنالك (٤) وزيرات من أصل (٣٢) وزارة في الحكومة العراقية نساء و (٨) نساء بدرجة وكيل وزير، و(٨٦) امرأة بدرجة مدير عام، ولكن اقتصرت وظيفة السفراء على الرجال فقط [١٠].

يمكن أن نحصر اسباب انخفاض المشاركة السياسية للمراة في الاتي:

- أسباب راجعة للموروث وطبيعة المجتمعات العربية وهي مجتمعات تمتاز بالنظام الأبوي الذي يقوم على سيطرة الرجال ودورهم الرئيسي وعلى احتكارهم للفضاءات العامة والمسؤوليات في مراكز أخذ القرار

- أسباب سياسية تتمثل في غياب التقاليد الديمقراطية في العديد من الدول العربية سواء كانت الأنظمة ملكية أو جمهورية وكذلك غياب التقاليد الديمقراطية وقلة اهتمام المواطنين والمواطنات بالشأن السياسي بصفة عامة رغم الإقرار بالحقوق السياسية فإن ممارسة هذه الحقوق في معظم الدول العربية تتعرض إلى معوقات جوهرية راجعة إلى نظام الأحزاب السياسية في بعض الدول وإلى سيطرة القبلية أو إلى نظام الطوائف في دول أخرى.

-أسباب خاصة بالنساء حيث يرتبط هذا السبب بقلة وعي بعض النساء بدورهن ووضعهن الاجتماعي في معظم الدول العربية ، إذ أنّ عدة معوقات تحول دون مشاركة النساء في العمل السياسي . ويمكن أن نذكر من بين هذه المعوقات عبء الادوار التي تؤديها المرأة [١١] ، كما ان العمل السياسي يتطلب بعض المهارات التي لاتتوافر عند الكثير من النساء بسبب أنماط التنشئة الاجتماعية المحافظة ، وهذا يحد من مشاركتها في النشاطات السياسية.

معدلات الخصوبة في العراق

ان تعبير الخصوبة Fertility يصف الأداء الإنجابي وعملية الإنجاب الفعلية ، على إنها ولادة أطفال أحياء وليس مجرد القدرة على الإنجاب Fecundity [١٢].

وتعتمد دراسة الخصوبة على عدد من المؤشرات مثل معدل الخصوبة العام General Fertility Rate ، ويقصد به النسبة بين العدد السنوي للمواليد الى جملة عدد الإناث في سن الحمل [١٣] ، وبذلك يكون حسابه على أساس نسبة المواليد الى النساء المتزوجات[١٤].

ويتفاوت مستوى الإنجاب بين ريف والحضر في العراق ، فمتوسط عدد الأبناء الذين تنجبهم المرأة في الريف أعلى من نظيره في المدينة مولود للمرأة الواحدة.

وهذا التفاوت بين الحضر والريف يمكن تفسيره بعوامل متعددة أبرزها ، انخفاض مستوى تعليم المرأة في الريف ، والزواج المبكر ، والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة ،البطالة الدائمية والموسمية لاسيما في ظروف انعدام وسائل التسلية والرفاه الاجتماعي وكثرة الفراغ اليومي (leisure)، فضلا عن تدهور مكانة المرأة في المجتمع الريفي ، إذ ان القيود الاجتماعية ما تزال تقف حجر عثرة أمام تعليم المرأة ودخولها سوق العمل . الى جانب وجود أنواع متعددة من الزواج في بعض المجتمعات العربية (كالصداق والفصلية والهبة) ****

يبلغ معدل الخصوبة الاجمالي في العراق ٢.٦ وهو مقارب لمعدلات الدول المجاورة إذ يبلغ في سوريا ٥ر٦ وفي الاردن ٥.٨ وفي لبنان ٣.٦ بينما تشير منظمة اليونسيف الى المعدلات التالية وفق تقديرات عام ١٩٩٧: العراق ٥.٣ ، سوريا ٤.١ ، الاردن ٥.٢ ، ولبنان ٢.٨ وهذه المعدلات تعتبر عالية نسبياً أذ علمنا أن معدل الخصوبة الاجمالي لعموم العالم يبلغ ٢.٨ ، وللدول النامية فقط ٣.١ ، ولعموم منطقة الشرق الاوسط ٤.٤ والجدول (٤) يوضح التغير في هذه المعدلات حسب السنوات من عام ١٩٦٠، ١٩٩٠، ١٩٩٧ للدول التي أشرنا اليها والمعدلات الاقليمية والعالمية الاخرى .

الجدول (٤)

معدلات الخصوبة الاجمالية في العراق للسنوات ١٩٦٠، ١٩٩٠، ١٩٩٧ مع مقارنة لبعض المعدلات الإقليمية والعالمية الأخرى .

القطر والمناطق	تغير معدلات الخصوبة الاجمالية حسب السنوات		
	١٩٦٠	١٩٩٠	١٩٩٧
العراق	٧.٢	٥.٩	٥.٣
سوريا	٧.٣	٥.٧	٤.١
الاردن	٧.٧	٥.٨	٥.٢
لبنان	٦.٣	٣.٣	٢.٨
الدول العربية	٧.١	٥.١	٤.٤
الدول النامية	٦.٠	٣.٦	٣.١
الدول الصناعية	٢.٨	١.٧	١.٧
عموم العالم	٥.٠	٣.٢	٢.٨

جمهورية العراق ، تقرير حالة البيئة في العراق، ٢٠٠٤،ص٤

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن معدل الخصوبة الاجمالي في العراق كان أعلى في الستينات، وبالرغم من أنخفاضه انخفاضا ملحوظاً، الا أنه ما يزال مرتفعاً، بالمقارنة مع الدول الأخرى ودول العالم. ويعزى ارتفاع معدل الخصوبة الاجمالي

في العراق الى عدة عوامل أجتماعية وثقافية ودينية تشجع على ذلك، منها الزواج المبكر، عدم شيوع استخدام وسائل منع الحمل، والميل الى تكوين الاسر الكبيرة، وقد يدل أرتفاع معدل الخصوبة بشكل أو بآخر على الأستقرار الاجتماعي العام أيضاً آخذين بنظر الاعتبار وجود العوامل المشار اليها. ويرى بعض الباحثين بأن هذه المعدلات المرتفعة للخصوبة سيكون لها تأثير حياتي ضاغط مستقبلاً يتلخص في تضخم أعداد شريحة الشباب في المجتمع، وأرتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة، كما اثبتت بعض الدراسات ان معدلات الخصوبة ترتفع في بعض مناطق العراق لتصل الى معدلات كبيرة تفوق المعدلات العالمية والافريقية كما هو الحال بالنسبة لمناطق اهوار جنوب العراق التي اشارت الى وصول معدلات الخصوبة الى اكثر من ٨.٣ مولود للمرأة الواحدة

مؤشرات الصحة الانجابية في العراق

على الرغم من انخفاض نسبة الوفيات في العراق عما كانت عليه في فترة التسعينيات من القرن الماضي والتي كانت291 وفاة لكل مائة إلف حالة لتصبح 32 وفاة لكل مائة ألف في عام. 2009 الا إن هناك جملة من المشاكل التي أدت إلى رفع مستوى وفيات الأمهات في 2010 منها مشكلة ضعف الرعاية الصحية الأولية للحوامل ، وهذا يشكل خللاً كبيراً لأنه كلما تقترب الولادة تحتاج المرأة إلى رعاية كبيرة، ويذكر ان منظمة الصحة العالمية قد قدمت نسبة عالية في إحصائية لوفيات الأمهات في العراق .

اما الرعاية الصحية للحوامل فيمكن الاستدلال عليها من نسبة الزيارة الاولى للفحص الدوري للحوامل لعموم العراقوالذي انخفض الى (٥١ %) لعام ٢٠١٠ بعد ان كان (٥٤ %) لعام ٢٠٠٩ وكانت اقل نسبة مئوية هي في محافظة الانبار (٢٢ %) ، اما محافظة ديالى فقد ارتفعت فيها نسبة الزيارة الاولى من(٦٦ %) في عام ٢٠٠٩ الى (٨٧%) عام ٢٠١٠ وكذلك ارتفعت نسبة الزيارة السادسة الى (٦٠ %) لعام ٢٠١٠ بعد ان كانت (٤١%) لعام ٢٠٠٩ والفحص بعد الولادة ارتفعت نسبته لنفس المحافظة من (٥٥ %) لعام ٢٠٠٩ الى (٨٩ %) لعام ٢٠١٠ .اما نسبة الحوامل المعرضات للخطورة فقد استمرت (٢٢%) لعموم العراق في عام ٢٠١٠ كما هي في عام ٢٠٠٩ ومن المرجح ان قلة نسبة التغطية للحوامل والامهات يعود الى عدم دقة التوثيق وقلة الملاكات العاملة على جمع المعلومات وعدم معرفة اهمية الارقام والاهم من ذلك عدم وجود آلية لتسجيل الحوامل والامهات المراجعات للعيادات الخاصة والمستشفيات الاهلية .

ومن المؤشرات الاخرى التي تكتسب اهمية خاصة هي معدلات وفيات الاطفال التي تشير الى مقدار الرعاية المقدمة للام والطفل ، ومنها معدل وفيات الاطفال دون السنة بلغ ٢٤ وفاة لكل الف ولادة ، في حين كان المعدل يشير الى ٥٣

حالة وفاة لكل الف ولادة حية . اما معدل وفيات الاطفال دون الخامسة فقد سجل ٢٨.٧ حالة وفاة لكل الف ولادة حية بعدما كان ٥٦ حالة وفاة لعام ٢٠٠٥ (٥١).

الاستنتاجات والتوصيات :

١- تبين من خلال البحث ان للمرأة دور مهم في عملية التنمية ولايمكن للمجتمعات ان تتخطى العتبة التنموية بدون ان تكون هناك مشاركة فعلية للمراة

٢- اتضح من خلال قياس المشاركة الاقتصادية للمراة في قوة العمل ، انها اي مشاركة المراة ضعيفة جدا لاسباب وامور تتعلق بالموروث الثقافي للبلدان العربية ، فضلا عن انخفاض المستويات التعليمية للاناث مقارنة بالذكور .

٣- اتضح ضعف المشاركة السياسية للمراة العربية مع تباين واضح بين الدول العربية ، وبعض الحكومات العربية جعلت من المشاركة السياسية للمراة امرا شكليلا ورمزيا ليس الا ، في حين لعب نظام الكوتا الذي تعتمده بعض الحكومات في دخول المراة للعملية السياسية .

٤- اتضح من خلال البحث ارتفاع مستويات الخصوبة لدى المراة العربية مقارنة بمثيلاتها في الساحة الاقليمية والعالمية ، وترتفع نسب الخصوبة في ارياف الوطن العربي مقارنة بالمناطق الحضرية لاسباب تتعلق بالموروث الثقافي للدول العربية وانخفاض معدلات تعليم المراة وظاهرة الزواج المبكر .

٥- اتضح ارتفاع معدل وفيات الامهات ووفيات الاطفال الرضع اقل من سنة واقل من خمس سنوات ، الامر الذي يشير الى انخفاض الخدمات المقدمة للطفل والام . وضعف الرعاية الصحية الأولية المقدمة للحوامل .

الهوامش والمصادر

(١) الامم المتحدة ، تقرير التنمية الانسانية العربية ،٢٠٠٥، ص٦
(٢) فرحات نادية ، عمل المرأة و أثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد (٨)،٢٠١٢ ، ص١٢٧
(٣) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية١٤٠٠ هـ ،ص٣٧
(٤) سامي ميعاري ، النساء العربيات في سوق العمل تطبيقات تجريبية واقتراحات لرسم سياسات عامة ورقة سياسات، ترجمة نواف عثامنة ، الجمعية الجليل -الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية ،٢٠١٢ ،ص١٠
(٥) سحر الياسري ، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ،المرأة والمشارآة الاقتصادية.
(٦) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر في العراق مقاربة في منظور التنمية البشرية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٣٨ ، ٢٠٠٧ ،ص١٠٨
(٧) مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧ ، صفحة ٣٢٥
(٨) شروق كاظم ، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، جامعة بغداد، العدد الثامن ، ٢٠١٠ ، ص
(٩) مكتب حقوق الانسان التابع لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان ، تقرير حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٠ ، بغداد ، ٢٠١٠
(١٠) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان- مكتب العراق ، حالة سكان العراق ٢٠١١،٢٠١٠ ، ص٥٨
(١١) حفيظة شقير،المشاركة السياسية للمراة العربية ، المعهد العربي لحقوق الانسان ، تونس ،٢٠٤
(١٢) فوزي عيد سهاونة وموسى عبودة سمحة ، جغرافية السكان ، مراجعة فوزي عيد سهاونة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص١١٨ .
(١٣) فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص١٥٥.
(١٤) عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج ١ ، مدرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ، ص ٣٨٤ .
**** الصداق يعني قيام الشخص بتزويج أخته من الجانب الآخر ، مقابل الحصول على زوجة من ذلك الجانب ، بدون ان تكون هناك تكاليف مالية كبيرة يلتزم بها

الجانبان . أما الفصلية فهي المرأة او مجموعة من النساء تعطى لأبناء المقتول او إخوانه او أقاربه ان لم يوجد له أخوة او أبناء كدية مقابل دم القتيل ويتم ذلك وفق احتكام يقوم به وجهاء القبيلة والقبائل الأخرى بغية حقن الدماء ، وعدد النساء (الفصليات) يتحدد وفق المكانة الاجتماعية للمقتول وظروف الجريمة . أما الهبة فهي المرأة التي يقوم ولي أمرها بإهدائها الى السيد أو الوجيه أو الشخص الذي أنقذها أو أسدى صنيعا او معروفا كبيرا لها او لعائلتها .

(١٥) حسين عليوي ناصر ، جغرافية الوطن العربي، دار الوضاح للطباعة والنشر، بيروت،٢٠١٤.